

خلال جولته في محطة الزور الجنوبية

الرشيدي: لدينا قدرة إنتاجية للطاقة الكهربائية تفوق حاجة البلاد



«تصوير: محمد صابر»

جانب من الجولة



الرشيدي لدى وصوله إلى محطة الزور

◆ تحويل توربينات الزور الجنوبية إلى نظام الدورة المشتركة سيضيف 250 ميغا واط لقدرة الإنتاجية

◆ تبرعنا للعراق بـ17 مولد كهرباء متنقلا.. ونخطط لربطه بالشبكة الكهربائية الخليجية

رياض عواد

قام وزير النفط ووزير الكهرباء والماء المهندس يحيى الرشيد بجولة صباح امس للاطلاع على تقدم مشروع تحويل المرحلة الثالثة من التوربينات الغازية في محطة الزور الجنوبية إلى نظام الدورة المشتركة (سيكو ثلاثة اليكتريك باور كو).

وقال الرشيد ان هذا المشروع من اهم مشاريع وزارة الكهرباء وسيضيف بحدود 250 ميغا واط لقدرة الإنتاجية وهذه الكمية ستكون إضافة بيئية بدون استخدام اي وقود غازي او سائل لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وتابع الرشيد انه تم تركيب 5000 عداد ذكي في مناطق متفرقة بالدولة وهذا المعرفة مدى استعداد الشبكة والعدد الرئيسي الذي سيكون فيها وسيتم ذلك

عن طريق مناقصة سيتم طرحها وسيتم تركيب العدادات خلال منتصف العام المقبل . واضاف انه الوزارة لديها قدرة انتاجية للطاقة الكهربائية تفوق حاجة البلاد في اقصى درجات الاستهلاك

واقصى درجة وصلنا لها كانت في منتصف الشهر الماضي بمعدل 14 ألف ميغا واط وكان هناك بعض الانقطاعات ولكن اسبابها كانت فنية بحثة وليس لها علاقة بالقدرة الانتاجية و انتاج الكويت الحالي 2.8 مليون برميل يوميا وهو حسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع فيينا الأخير .

واشار الى انه سيتم اختيار الاشخاص للمناصب الاشرافية عن طريق الكفاءة والاداء للعاملين اكثر من الاقدمية وستكون هناك خطوات اخرى لتدوير العاملين خاصة طبقة المدراء



محطة الزور الجنوبية

السعودية حول المنطقة المقسومة وايضا نحن في نقاش مع العراق فيما يخص استيراد الغاز ومن المتوقع ان يكون هناك اتفاق نهاية هذا العام .

والخليج لديهم خطط طوارئ لاي مشكلة تحصل لهذا المضيق ونأمل الى نحتاج الى هذه الخطط ونحن الان في صدد نقاش ومفاوضات مع المملكة العربية

في عام 2021. وحول مضيق هرمز امه قال انه يغذي ليس الخليج فقط وانما كل العالم عن طريق كميات النفط الخام والكويت

اول مشروع وهو مشروع الدبدبة الذي سيوفر 1500 ميغا واط من الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية في شمال الكويت منطقة الشقاية وبيداء الإنتاج

استطلع دور ”الحاسبة“ في صياغة المسودة الأولى للدليل الوطني للحكومة

«الأعلى للتخطيط»: نهدف لرفع ترتيب الدولة بمؤشرات التنافسية العالمية



خلال الاجتماع

تبين وجود بعض الملاحظات ذات الآثار السلبية على حماية المال العام وتنفيذ الخطط والأهداف الاستراتيجية لتلك الجهات، ونظراً لأهمية تلافي أسباب الملاحظات المتكررة بصفة مستمرة فقد أصبحت تشكل ظواهر ناتجة عن عدم تطبيق الجهات المشمولة برقابة الديوان لمبادئ الحوكمة، فقد تم استعراض المبادئ ذات العلاقة التي يعمل عليها ديوان المحاسبة والتي انتحصرت في المبادئ الثمانية للحكومة (سيادة القانون – مبدأ حماية الأموال العامة – مبدأ الإفصاح والشفافية – المحاسبة والمساءلة – مبدأ النزاهة – الفاعلية والكفاءة – مبدأ حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة – الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية).

وأوضحت أن مفهوم الحوكمة وفقاً لما ورد بالخطة الإنمائية متوسطة المدى 2016/2019-2020 شملت نحو 342 سياسة منها ما تم تفعيلها ومنها ما هو في حيز التنفيذ على مدى سنوات الخطّة، حيث تم تصنيف هذه السياسات وفق ثلاثة مجالات تنموية (التنمية البشرية – التنمية الاقتصادية – التنمية الإدارية).

قالت كبير مدققين بإدارة الرقابة على الشركات أمانى المباركي أن توجه الجهات الحكومية للعمل الجاد في رفع ترتيب الدولة بمؤشرات التنافسية العالمية هو من أهداف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، كما تقع عليهم مسؤولية متابعة تنفيذ الجهات الحكومية لأهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك في تصريح صحفي بعد اجتماع ديوان المحاسبة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حول موضوع ”صياغة المسودة الأولى للدليل الوطني للحكومة المؤسسية“، حيث شارك في الاجتماع من الديوان كلا من إدارة ضمان الجودة، وفريق الحوكمة، وإدارة الشؤون القانونية، وفي الجانب الآخر شارك عن مدير إدارة التنمية الإدارية (مراقب الحكومة الالكترونية والحوكمة).د.عدنان العنزي، وخبير بإدارة التنمية الإدارية مسعد رضوان، ورئيس قسم الحوكمة عذاري الحسن.

وأضافت المباركي أن حوكمة المؤسسات الحكومية تتطلب نشر ثقافة ومفاهيم الحوكمة داخل المؤسسة وتقييم ومراجعة وتعديل الأنظمة والإجراءات التنفيذية بالمؤسسات الحكومية لتتلاءم مع متطلبات الحوكمة والعمل على تطوير وتأهيل اللخطينات الحكومية لتمكينهم من العمل ضمن إطار استراتيجي يتيح لهم التعرف على أدوارهم ضمن برنامج عمل الحكومة، بالإضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والإشراف على كافة العمليات التنفيذية في مختلف المجالات التي تشرف عليها السلطة التنفيذية.

وأكدت أن ديوان المحاسبة أولى اهتماماً بالغاً ليكون للديوان الدور في ترسيخ قواعد الحوكمة في الجهات المشمولة برقبته لما لها من تأثير فعال في تحسين الأداء وتوفير الرقابة الفعالة.

وبيّنت أن الديوان قام بعقد ندوة بعنوان ”رؤية الديوان نحو تطبيق قواعد الحوكمة“ هدفت إلى نشر الوعي بأهمية الحوكمة وآلية التطبيق وإخراجها إلى حيز التنفيذ لتستند عليها أجهزة الدولة لتطوير الأداء وتوفير متطلبات الرقابة والشفافية، وشارك في الندوة البنك الدولي وتم دعوة 60 جهة حكومية ممثلة في الوزارات والهيئات والمؤسسات المشمولة برقبته.

وأشارت المباركي أنه من خلال قيام الديوان بممارسة اختصاصاته بالجهات المشمولة برقبته

قام بجولة لمعرض وزارة الصحة التوعوي للحجاج

وكيل الأوقاف يعقد اجتماعاً لرؤساء الفرق والجان العاملة في بعثة الحج



..وخلال الاجتماع



عمادي خلال الجولة

عمادي بحضور نائب رئيس البعثة الوكيل المساعد لقطاع المقام في مبنى وزارة الأوقاف. وعقد رئيس بعثة الحج اجتماعاً لرؤساء الفرق والجان العاملة في بعثة الحج.

الأربعاء، بجولة لمعرض وزارة الصحة التوعوي للحجاج المقام في مبنى وزارة الأوقاف. وعقد رئيس بعثة الحج وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المهندس فريد

قام رئيس بعثة الحج وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المهندس فريد عمادي برفاقه رئيس فريق الأوقاف مدير مكتب الحج محمد ناصر المطيري، اليوم

منذ تطبيق وتفعيل أمر الصلح في الحوادث المروية البسيطة

«الداخلية»: 5703 أوامر صلح تم تسجيلها في جميع المحافظات



وزارة الداخلية

أوراق الحادث إلى المحكمة، لافتاً أن هذه الإجراءات لا تستغرق إلا مدة زمنية بسيطة. ونوه إلى أنه في حال وقوع حادث بسيط وعدم وجود تراض بين الأطراف على الصلح، ففي هذه الحالة يجب عليهم أن يقوموا بتحريك المركبات وإبعادها عن الطريق إلى كتف الطريق الأيمن أو أقرب مكان آمن لعدم تعطيل الحركة المروية والانتظار لحين وصول دورية الشرطة لموقع الحادث، لافتة إلى أنه في حال وقوع الحادث البسيط بين مركبتين أو أكثر دون وجود تراض بين الأطراف على الصلح يجب عليهم أن يتوجهوا إلى المخفر المختص لإنهاء إجراءات الصلح.

وأكد أنه في حال عدم قيام أطراف الحادث بإفصاح الطريق بتحريك المركبات وإبعادها إلى كتف الطريق الأيمن يتم تحرير مخالفة مروية في حقهم لعرقلة حركة السير وذلك المنسب في الحادث مبلغ (20 د.ك) وإرسال أمر الصلح لشركة التأمين بصحبة المتضرر ليتسلم التعويض، دون الحاجة لإرسال

محافظة العاصمة، و(1418) في محافظة حولي، و(376) في محافظة مبارك الكبير، و(644) في محافظة الأحمدى، و(776) في محافظة الغرمانية، و(224) أمر صلح في محافظة الجھراء، وبلغت إجراءات أمر الصلح في الحوادث المروية البسيطة في الفترة من 3/6/2018 إلى 30/6/2018

أكد مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات أن تطبيق وتفعيل أمر الصلح في الحوادث المروية البسيطة قد انعكس بصورة إيجابية على الوضع المروري في البلاد فضلاً عن تسهيل الإجراءات التي يقوم بها أطراف الحادث، وأضاف أن أمر الصلح بدأ تطبيقه في جميع المحافظات اعتباراً من الأحد الموافق 1/7/2018 وذلك بالتعاون مع قطاع الأمن العام والإدارة العامة للمرور واتحاد شركات التأمين حيث سبقه حملة إعلامية من قبل الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية بالتعاون مع جميع وسائل الإعلام المبروعة المسموعة والرئية ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبير بتفعيل القانون وشرحه.

وأشار إلى أن إحصائية تفعيل أمر الصلح في الحوادث المروية البسيطة في المحافظات الست من 1/7/2018 وحتى 31/7/2018 بلغت (1304) أمر صلح في